AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مستشفى استثماري في محافظة واسط (حالة دراسية)

م. م حاتم جبر عطشان الوائلي

Hatem.jabar@uowasit.edu.iq

المستخلص :

يهدف الى دراسة جدوى انشاء مستشفى استثماري متطور يعمل بجميع طاقة الخدمية مؤسسة صحية رئيسية ومركزاً للإيواء، فضلاً عن الاطلاع على نتائج المعايير الفنية والمالية والاقتصادية المعتمدة في جدوى المشروع، ومن ثم تقديم عدد من التوصيات التي تخدم المهتمين بإنشاء مشروعات مشابهة.

توصل الباحث الى اهم نتائجها بأنه حاجة محافظة واسط من الأسرة حسب المستوى القياسي هو (1200) سرير، ان النقص الحاصل في الخدمات الطبية سواء على مستوى الكوادر أو عدد الأسرة يفتح الباب إمام الاستثمار الخاصة للدخول في هذا الميدان ولسد النقص في الخدمات الطبية للمجتمع، تماشيا مع فلسفة الدولة بأشراك القطاع الخاص بتقديم مختلف الخدمات، ويوصي بضرورة قيام بدراسة الجدوى لكل المشروعات الاستثمارية مهما كان نوعها من اجل تفادي المخاطر واتخاذ القرار الخاطئ.

Abstract:

It aims to study the feasibility of establishing an advanced investment hospital that operates with all the service capacity of a major health institution and a shelter centre, in addition to reviewing the results of the technical, financial and economic standards approved for the feasibility of the project, and then presenting a number of recommendations that serve those interested in establishing similar projects.

The researcher reached the most important results that the need of Wasit Governorate for beds according to the standard level is (1200) beds. The shortage occurring in medical services, whether at the level of personnel or the number of beds, opens the door for private

investment to enter this field and to fill the shortage in medical services for the community, in line with the state's philosophy of involving the private sector in providing various services, it recommends the necessity of conducting a feasibility study for all investment projects, regardless of their type, in order to avoid risks and making the wrong decision.

المقدمة

تعد لدراسة الجدوى أهمية كبيرة؛ إذ تعد أداة علمية لترشيد في أتخاذ القرار الاستثماري أو تقويم قرارات سبق اتخاذها أو المفاضلة بين مجموعة من البدائل وعلى هذا الأساس، تم دراسة واقامة مشروع المستشفى الاهلي في محافظة واسط خصوصا وفي العراق عموما للتعرف على اهمية دراسة الجدوى الاستثمارية واهمية تطبيقها على ارض الواقع ، وتتزايد أهمية دراسة الجدوى في ضل توجه الحكومة تنميه وتحفيز القطاع الاستثماري وسعيا للاستخدام الامثل للموارد المتاحة التي تتسم بالندرة في سبيل ضمان نجاح المشروع الاستثماري والعوامل المتحكمة فيها ، والمعايير المستخدمة في المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية .

1- مشكلة البحث

تنطلق مشكلة الدراسة من أهمية المؤسسات الصحية والاهتمام الواسع بتطوير الخدمات الصحية في العراق. وتتمثل مشكلة البحث في تدني المستوى الصحي والطبي في العراق بشكل عام، وفي محافظة واسط بشكل خاص، ولا سيما في مجال الخدمات الطبية. لذا، فإن دراسة الجدوى المُعدَّة لهذا المشروع ستسهم في إنشاء مستشفى يسهم في النهوض بالواقع الصحي المتردي في المحافظة.

2- فرضية البحث

تنطلق البحث من فرضية مفادها: أن استخدام معايير تحليل دراسة الجدوى من شأنها أن تبرز صوراً واضحة عن دراسة الجدوى اقتصادية لإنشاء مستشفى استثماري في العراق عامة ومحافظة واسط خاصة، واستغلال الإمكانات المادية والبشرية والظروف الاقتصادية الحالية المتاحة، اذ تمثل انسب فرص استثمارية يتحقق في وفقها المنافع الاقتصادية والاجتماعية، كما له فائدة ملموسة في تقليل حجم الانفاق، كما له المشروع يعد فرصة استثمارية مربحة للمستثمر والاقتصاد الوطني.

3- هدف البحث

يهدف الى دراسة جدوى انشاء مستشفى استثماري متطور يعمل بجميع طاقة الخدمية مؤسسة صحية رئيسية ومركزاً للإيواء، فضلاً عن الاطلاع على نتائج المعايير الفنية والمالية والاقتصادية المعتمدة في جدوى المشروع، ومن ثم تقديم عدد من التوصيات التي تخدم المهتمين بإنشاء مشروعات مشابهة.

4ـ اهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من ناحية ضرورة مراعاة البيئة الصحية ورعاية المجتمع وكفالة سلامتهم مع التطور الحضوري وازدياد عدد السكان وارتفاع مستويات المعيشة وإيجاد السبل الكفيلة بالمحافظة على البيئة والصحة مع تعظيم دور المؤسسات الصحية وتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية من جانب آخر والمدارة للموارد الطبيعية وعدم تعريضها للاستنزاف وانشاء مراكز صحية مرشدة للمجتمع.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة الجدوى لمشروع استثماري

أولا: مفهوم دراسة الجدوى:

إن دراسات الجدوى احد أهم مجالات المعرفة الحديثة في مجال العلوم الاقتصادية، فهي وليدة النظرية الاقتصادية، أن أجراء دراسة الجدوى الاقتصادية تنطلق من منظور أن الموارد الاقتصادية بحالة ندرة نسبية، ودراسة الجدوى ماهي إلا مرحلة تسبق مرحلة الاستثمار ومن ثم تتضمن كل الدراسات اللازمة لتقييم جدوى المشروع من عدمه قبل إن يدخل حيز التنفيذ، ويلي هذه المرحلة مرحلة الاستثمار حيث فيها إنشاء المشروع ، ومن ثم تأتي مرحلة تشغيل المشروع ، حيث يتم فيها استخدام المشروع في الانتاج . [1]

وتعرف ايضا دراسة الجدوى على انها دليل الحصول على الحد الاعلى من النتائج الاقتصادية عند استخدام الحد الادنى من نفقات الانتاج لمنتج معين بمعنى عند الحد الادنى من نفقات الانتاج ، وكذلك هي مجموعة من الدراسات المتكاملة والهادفة الى تحديد والتعرف على مدى جدوى وصلاحية فكرة معينة لمشروع او عدة مشاريع محددة لتحقيق اهداف وغايات يسعى المستثمر لتحقيقها . [2]

ثانيا: أهمية دراسة الجدوى

زادت حاجة الى دراسة الجدوى الاقتصادية واشتدت أهميتها نتيجة زيادة الحاجة لها في كل قطاعات الخدمية والحكومية والخاصة ويمكن تلخيص هذه الأهمية فيما يلي:[3]

1. تعد دراسة الجدوى الاقتصادية اداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد إذ تساعد على الوصول إلى اختيار افضل البدائل الاستثمارية باستعمال الموارد المتاحة للمستثمر افضل استعمال ممكن او الاستعمال الأمثل

[1]- خليل محمد خليل عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ,القاهرة، الطبعة االولى، 2008 ،ص 5
[2]- ابراهيم السباعي ، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعات جديدة، المريخ، السعودية 1780 ،ص5
[3]- شقيري نوري موسى واسامة عزمي سالم، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2013 ،ص 26-27.

2. .تساعد دراسة الجدوى الاقتصادية في تحقيق التخصص الكفء للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية، وتحتاج عملية التخصيص الى اداة توصلنا الى مجموعة من المعايير التي تثبت جدوى هذا التخصيص من عدمه وهي معايير الاستثمار التي تعمل على تقييم المشروعات وتخصيص الموارد للمشروع الذي يثبت جدواه .
3. .تستعمل دراسات الجدوى الاقتصادية تحليل الحساسية التي تعمل الى حد كبير على اختبار مدى قدرة المشروع على تحمل مخاطر التغيير في كثيٍ ارً من المتغيرات الاقتصادية، والسياسية والقانونية وما اذا كانت ستؤثر سلباً وايجابياً على اقتصاديات المشروع المستقبلية عبر عمره الافتراضي، وذلك بقيام واختيار درجة حساسية العوائد المتوقعة لتلك التغيرات المحتملة في بعض بنود التدفقات الداخلة(الإيرادات) وبعض بنود التدفقات الخارجة (التكاليف) مثل تأثير التغير في سعر البيع او سعر الفائدة واسعار الطاقة .
4. .إن دراسة الجدوى الاقتصادية تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الموارد وتحديد مدى العائد من المشروع، ومن ثم، معدل العائد على اموال المساهمين وتبرز الاهمية إلى أن بعض المشروعات تكون التكاليف فيها ضخمة وجزء كبير من هذه التكاليف غارقة ومن ثم يصعب استردادها، لذلك فأن فشل المشروع يعرض أصحابه إلى خسائر ضخمة ويكلف الاقتصاد القومي موارد اقتصادية ضائعة .
5. .إن دراسة الجدوى الاقتصادية تجعل عملية اتخاذ القرار الاستثماري تتم بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد؛ لأنها تتناول العديد من الجوانب البيئية والقانونية والتسويقية والمالية والاجتماعية وتعمل على تعظيم العائد على الاستثمار وتتميز بدرجة عالية من الدقة في الناتج ألنها تزود الادارة والمستثمر بالبيانات والمعلومات التي تمكن من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد الذي يؤدي الى الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة.
6. كما ان مؤسسات التمويل للدولية مثل مجموعة البنك الدولي تعتمد على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات عند تقرير قروضها ومساعداتها لإقامة مشروعات التنمية التي يتم تمويلها بل وتخصص جزء من تلك الاموال لإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية.

ثالثا: أهداف دراسة الجدوى:

وتهدف دراسة الجدوى الى عدة أهداف يمكن تلخيص أهمها على النحو الآتي:[4]

1. تعتبر دراسة الجدوى بالنسبة للبنك كمستند يثبت ربحية المشروع وكفاءته وقدرته على سداد القرض. ولهذه الأسباب، فأن تقرير أمكانية قبول مشروع تنموي ضمن استشارات خطط وبرامج التنمية.
2. تبين مدى قدرة المشروع على تحقيق الأهداف المطلوبة منه من النواحي الفنية والاقتصادية والسياسية ايضا، وذلك ضمن المؤشرات العامة لمتطلبات المجتمع وللسياسات الاقتصادية للدولة.

4- عاطف جابر طه عبد الرحيم ،دراسة الجدوى ـالتأهيل العلمي والتطبيق العملي ،دار الجامعية ،الاسكندرية،1999،ص12.

3. تحديد الفرص المتاحة والبديلة لاختيار المشروعات الاستثمارية.
4. التأكيد على الدراسة التسويقية والأساليب الحديثة التي استخدمت في التسويق.
5. تبرز أهمية قدرة المشروع على تحقيق الاهداف المطلوبة منه من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضا وذلك ضمن المؤشرات العامة لمتطلبات المجتمع وللسياسات الاقتصادية للدولة.
6. توفر دراسة الجدوى الاطمئنان بالنسبة للمستثمر على أمواله واستثماراته في الوقت الحاضر والمستقبل.
7. المشاريع التي توفر اقصى فائدة للقطاع الخاص، وأدنى نفقات وأقصى منفعة وبأقل تكلفة بالنسبة للقطاع العام وبما يحقق الامثليه في تحقيق الموارد الاقتصادية.
8. تحديد أنواع التقنيات المستخدمة في المشاريع.
9. الاطلاع على نتائج المعايير الفنية والمالية والاقتصادية المعتمدة في جدوى المشروع. [5]

المطلب الثاني: واقع الدراسة الفنية من دراسة الجدوى من إنشاء المشروع

تعد الجدوى الاقتصادية من هناك فرصة الاستفادة من عمل مراكز بحوث علمية وطبية ومختبرات دولية متطورة يستفاد منها الطلبة لا يمكن أن يخفى على احد أهمية دور المنظومة الصحية في المجتمع من بين المنظومات حيث إن هذه المنظومة لها أهمية كبرى لأي مجتمع يسعى الى التقدم والتطور ،إما في العراق فأن القطاع الصحي بحاجة ماسة الى التنمية وإعادة التأهيل من اجل تقديم التسهيلات الرعاية الطبية للمواطنين لكي يستطيع إن يكون مجتمعا صحيا وسليما يمكنه ان يتبنى النموذج المتقدم في التنمية .فأن القطاع الصحي في العراق يواجه من افتقار كبير في التنسيق والتكامل ، بالإضافة الى العجز في الخدمات المقدمة التي يسعى المواطن للحصول عليها من الخارج ، فضلا عن ذلك، إن القطاع الصحي وزع الخدمات والرعاية الصحية لتعويض التدهور بالقطاع الصحي والمنظمات غير الحكومية الغير هادفة للربح ، فمن الضروري أن يكون هناك دور ملموس للمؤسسة الصحية في تقديم الخدمات الصحية. لذلك يعدُّ مشروع إنشاء مستشفى من المشاريع المهمة والحيوية التي تسهم بشكل كبير جدا في العمل على رفع المستوى الصحي وتلبية متطلبات أساسية وحيوية للمجتمع، حيث تقوم بتسهيل عملية حصول المجتمع وخاصة القريب من المشروع بالحصول على الرعاية الصحية المهمة وإجراء العمليات الجراحية التي تستطيع المستشفى القيام بها وهذا يعني تخفيف الطلب المتنامي على المستشفيات الأخرى القريبة والبعيدة على حد سواء.

5- شقيري نوري موسى واسامة عزمي سلام ،دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان ،2013، ص25.

أولا: أهمية المشروع

للمؤسسات الصحية أثر كبير في تحقيق الكفاءة والسعي لزيادة كفاءة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في العراق عموما، وفي محافظة واسط بوجه الخصوص، من خلال توفير أكبر قدر ممكن وفق الإمكانيات المتاحة من تقديم خدمات صحية ذات جودة مميزة لمرضى المصابين والمراجعين على حداً سواء، وتحصين المجتمع عن طريق الندوات التثقيفية والتعريف على بعض الامراض للوقاية منها بهدف التوعية وتلافي الأثر العكسي وخلق توازن في صحة الافراد.

الاستقرار في تعزيز القدرة البحثية والتطويرية في المجالات الصحية والمختبرية والتمريضية والإدارية كافة لرفد المجال العلمي بالتطورات الصحية ذات العلاقة المباشرة في حياة الناس مع تقديم أفضل مستوى من الخدمات والرعاية بأقل وقت ممكن فضلاً عن خلق روح التعاون والاندماج بين القوى العاملة الصحية لتقديم الخدمات الصحية للأفراد والمحافظة على الصحة العامة بوصفها الجهة المسؤولة ذات الاهتمام المباشر في حياة المجتمع. [6]

ثانيا: ـ مبررات أنشاء المشروع

سبق أن أشرنا الى أن الواقع الصحي في العراق بشكل عام وفي محافظة واسط بشكل خاص لم يكن بمستوى الخدمات الصحية المقدمة في دول الجوار وحتى في الدول النامية منها ،ويتبين هذا من خلال مقارنة بعض المؤشرات الصحية في المحافظة مع نظيرتها القياسية وكالاتي [7]

1. القياس العالمي لعدد الأطباء هو طبيب واحد لكل ألف شخص وبما أن محافظة واسط لديها تقريبا (610) طبيب (243) طبيب اختصاص، (367) طبيب غير اختصاص في حين ان حاجتها الحقيقية من الأطباء هو (1800) طبيب معنى ذلك ان هناك نقص (1190) طبيب عن المستوى القياسي في المحافظة.
2. القياس العالمي لعدد الأسرّة هو سرير واحد لكل (1500)شخص، وان حاجة محافظة واسط من الأسرة حسب المستوى القياسي هو (1200) سرير ، ان النقص الحاصل في الخدمات الطبية سواء على مستوى الكوادر أو عدد الأسرّة يفتح الباب إمام الاستثمار الخاصة للدخول في هذا الميدان ولسد النقص في الخدمات الطبية للمجتمع ،تماشيا مع فلسفة الدولة بإشراك القطاع الخاص بتقديم مختلف الخدمات.[8]

6- مقدام أحمد الجليلي، وطه احمد اردیني، استخدام الأدوات المحاسبة في تقييم أداء المستشفيات، تنمية الرافدين، العدد28، المجلد28، 2006، ص25-26. .
7- وزارة الصحة العراقية ،دائرة صحة واسط قسم الاحصاء بيانات سنوات سابقة.
8- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات القطاع الصحي.

ثالثا: ـ أهداف المشروع

مما تقدم أن هناك عجز كبير في المنظومة الصحية المقدمة للأفراد في محافظة واسط، وقد صمم هذا المشروع لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1.تقديم الخدمات الصحية بمستوى عالي ومتقدم في محافظة واسط.

2.استغلال الفرص الاستثمارية.

3.أشراك القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية للمجتمع.

بما أن المشروع المقدم على استخدام أفضل الخبرات والكوادر الطبية التخصصية، واستخدام الأجهزة الحديثة والمتطورة في مجال الطب؛ إذ ان الخدمات التي يوفرها المشروع تضاهي الخدمات الصحية المقدمة في دول الجوار.

رابعا: الفرص التي يوفرها المشروع

المشروع يعتبر من الفرص الاستثمارية لمجموعة من الأطراف وهي:

1- بالنسبة للدولة

أ. إن المشروع سوف يحقق عائدات للدولة عن طريق جباية الرسوم والضرائب واستيفاء أجور الكهرباء والمحروقات والماء وغيرها حسب القانون العراقي.

ب. يسهم المشروع في إيجاد حل لتدني المستوى الطبي في العراق.

2- بالنسبة للفرد (المرضى)

يعمل المشروع على توفير واشباع حاجة المرضى بالنسبة الى الخدمات الطبية والعمل على تلبية بعض احتياجات المجتمع من هذه الخدمات من دون الحلول عليها من خلال السفر خارج العراق، كما يعدُّ اضافة تنموية وخدمية وطبية بارزة للمحافظة كونه من المشاريع المهمة على مستوى الخدمات الطبية وصحة المجتمع.

خامسا: التحليل الاستراتيجي للمشروع بطريقة (swot)

1. عوامل القوة

أ. مراكز طبية حديثة ذات بنية أساسية مشتركة.

ب. تقديم أفضل الخدمات من الناحية الصحية مقارنة بالدول المجاورة.

ت. الموقع المناسب للمشروع وسهولة الوصول الية من كل الجهات

ث. خدمة المجتمع والقيام بدور تثقيفي صحي.

2. عوامل الضعف

لا توجد عوامل ضعف للمشروع

3. الفرص

إنَّ مجموعة الخدمات التي يقدمها للمجتمع الخارجي، التي يمكن من خلالها للمؤسسة في تطوير وتعزيز جوانب القوة بها وصولا إلى الاهداف التي تسعى إليها.

4. التهديدات

لا توجد إي تهديدات أو مخاوف من عمل المشروع بل العكس كل المعلومات والمؤشرات الاقتصادية والخدمية ذات مؤشرات إيجابية تدعو إلى التأمل.

سادسا: دراسة الجدوى الفنية للمشروع

تعد من أهم محاور دراسة الجدوى بل تمثل المحور الأساسي والعمود الفقري لها، فيمكن البدء من خلالها بعملية حساب التكاليف الرأسمالية، المصروفات والتكنلوجيا المستعملة. فتهدف إلى اثبات جدوى المشروع فنيا، بدراسة امكانية توافر مقومات المشروع الاساسية سواء كانت تقنية أم هندسية. وذلك من خلال اختبار التكنلوجيا الأمثل فنيا واقتصاديا في العملية الإنتاجية لتحقيق أهداف المشروع. فتعرف الدراسة بانها الدراسة التي تحدد امكانية تنفيذ المشروع موضع الدراسة من عدمه.

1. موقع المشروع:

يقع المشروع في مركز محافظة واسط بحيث تكون جميع الخدمات قريبة منه مثل: وسائل النقل والطاقة، إضافة الى سهولة وصول المواطن إليها ، وكذلك يفضل في موقع المشروع تعدد الطرق الموصلة للمشروع، وذلك لتجنب الازدحام وخاصة لسيارات الإسعاف ، ويجب أن يكون الموقع نظيفا بعيدا عن مناطق الضباب والتلوث والروائح الكريهة ، ويجب ان يكون المشروع بعيدا عن مصادر الضوضاء كافة ، ويجب أن يكون الموقع خارج خطوط الضغط العالي وأعمدة الكهرباء والكيبل المحوري ، وكذلك يكون الموقع خارج محرمات المنتجات النفطية وسكك الحديد.[9]

2. الأعداد الداخلي للمشروع

المشروع يتكون من بناية بأربع طوابق معاً، وتكون البناية مشيدة بالكونكريت المسلح ، ويقام المشروع على ارض مساحتها (2500ـــ500) متر مربع وتحتوي البناية على ملجأ في الطابق تحت الارض وتحتوي على ثلاث صالات للعمليات الجراحية وبواقع صالة لكل طابق ، وكل صالة تحتوي على جناحين وتحتوي كل صالة على جميع المتطلبات الضرورية الخاصة بصالات العمليات والملحقات الخاصة بها ، ويضم الطابق الاول للبناية على (عيادات ، أدارة

9- من اعداد الباحث بالاعتماد على مقابلات شخصية للمستشفيات المماثلة.

،حسابات ، استراحة المرضى ،غرف فحص ، الخدمات الاضافية) وحسب التفصيل الواردة لتصاميم المشروع ، وترتبط الطوابق الأربعة بمصاعد عدد (3) واحد مخصص للمراجعين والثاني مخصص لخدمات المرضى والثالث عام الاستخدام مع منظومة للتكيف والتبريد المركزي، ومنظومة الانذار المبكر للحرائق ، وأيضا منظومة للدفاع المدني ومنظومة كاميرات المراقبة والمولدات، إضافة الى السلالم التي تربط طوابق المبنى.[10]

سابعا: ـ الجدوى المالية للمشروع

من الطرق المناسبة للحصول على الأموال ولاختيار وتقييم الطرق للحصول على المزيج الأفضل ، بشكل يناسب نوعية وكمية الاحتياجات والالتزامات للمؤسسة المالية .[11] أو هي الأعمال كافة التي يترتب عليها الحصول على الأموال واستثمارها من أجل تحقيق العوائد المستقبلية .[12] ومن أجل أجراء دراسة الجدوى المالية ومن أهمها تحديد الكلف الرأسمالية والكلف التشغيلية والكلف التأسيسية وغيرها كالاتي

المطلب الثالث: الجانب العملي لتقيم كفاءة الاداء من دراسة الجدوى من أنشاء المستشفى

أولا: معيار مدة الاسترداد

يعد هذا المعيار الذي يفضل بموجبة المشروع الذي يسترد تكاليفه بأسرع وقت ممكن ، وتعرف بأنها المدة الزمنية اللازمة ليسترد المشروع الاستثماري خلالها تكاليفه الاستثمارية التي انفقت على المشروع .[13] وفق حالتان يمكن احتساب فترة الاسترداد[14]

أـ التدفقات النقدية المتساوية وتحسب كالاتي:

فترة الاسترداد = كلفة الاستثمار المبدئي للمشروع / صافي التدفقات النقدية

ب ـ التدفقات النقدية غير المتساوية

وفي هذه الطريقة تحسب مدة الاسترداد بطريقة تجميعية تراكمية بالقانون الآتي:

عدد السنوات التي لا تكفي لتغطية كلفة الاستثمار + (كلفة الاستثمار -ـ التدفق النقدي المتراكم للسنوات السابقة) / التدفق النقدي للسنه الحالية

يستخدم معيار فترة الاسترداد بشكل واسع في الاستثمارات الإنتاجية كما ويسمح بالتحفيز بالعمل.

10- من اعداد الباحث بالاعتماد على مقابلات شخصية للمستشفيات المماثلة.
11 - هيثم محمد الزغبي، الادارة والتحليل المالي، (دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000،ص 77.
12- عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، (مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، ال عدد6، 2006،ص42.
13- احمد فريد مصطفى، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، (مؤسسة شباب الجامعة والاسكندرية ،2009،ص99.
14- Wilson o shaughnessy , lafaisabilite de project , edition SMG, France , 1992 , p1733

1- معيار فترة الاسترداد

حصة الاندثار = التكاليف الاستثمارية ــ الانقاض / العمر الانتاجي للمشروع

40/ 0 ــ 000 000 000 9 =000، 000، 225 دينار

صافي التدفق النقدي السنوي الخاضع للضريبة = التدفق النقدي قبل الاندثار والضريبة ـــ الاندثار

= 1300000000 ــ 225,000,000

1075,000,000 دينار

التدفق النقدي السنوي بعد الضريبة = التدفق النقدي الخاضع للضريبة ـــ الضريبة

= 25, 000, 000 ــ1, 075,000,000

= 1,050,000,000دينار

إذا صافي التدفق النقدي السنوي = التدفق النقدي بعد الضريبة + الاندثار

225,000,000 + 1 ، 050 ، 000 ، 000

= 1275000000 دينار

فترة الاسترداد = الكلفة الاستثمارية / صافي التدفق النقدي السنوي

= 1275000000 / 9781250000

= 7 سنوات و8 أشهر و2 يوم

بما أن هذا المشروع يستعيد التكاليف الاستثمارية خلال سبعة سنوات، وهي طبيعية الحال تعد مدة ملائمة لأصحاب القرار الاستثماري، لذا يعد هذا المشروع مربح حسب فترة الاسترداد.

ثانيا: معيار معدل العائد الداخلي

يعد هذا المعيار من أبرز المعايير المستخدمة في التقييم والمفاضلة بين المشروعات المختلفة، ويعرف معدل العائد الداخلي بأنه المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات الخارجية للمشروع الاستثماري. وبتعبير آخر هو معدل الخصم الذي تكون فيه صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مساوية الى الصفر [15]

15 - رافد عبد النواس، محمد خالد المهايني ، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات مدخل محاسبيي، دار الكتب والوثائق ،بغداد ،2017)، ص30

ويمثل أيضا ذلك المعدل الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مساوية للتكاليف المبدئية للمشروع، أي كلما كان معدل العائد الداخلي للمشروع كبيرا يتم قبول المشروع [16].

ويعرف بمعدل الخصم او الفائدة الذي يكون عنده صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري مساويا للصفر يعبر عنه أيضا، أقصى معدل للفائدة يمكن دفعه للإنشاءات المالية لاقتراض الأموال المستثمرة خلال حياة المشروع وبشكل يحقق التعادل تماما. وقد أظهرت النتائج ان معدل العائد الداخلي للاستثمار للمشروع يساوي12،071% وهي نسبة مشجعة ومقبولة. ويحسب هذا المعيار بالطريقة الاتية: -

معيار معدل العائد الداخلي على الاستثمار عند معامل الخصم 8%

معدل العائد الداخلي = الربح السنوي المتحقق * معامل الخصم

1,075,000,000* 11,925 =12,819,375,000 دينار

12,819,375,000 – 9,781,250,000 = 3,038,125,000 دينار

معيار معدل العائد الداخلي على الاستثمار عند معامل خصم 12%

1,075,000,000 * 8,244 = 8,862,300,000

8,862,300,000 – 9781,250,000 = (- 918,950,000) دينار

إن معدل العائد الداخلي للاستثمار يقع بين معامل خصم (8%) ومعامل خصم (12%) ومن خلال البيانات أعلاه

ثالثا: المعايير التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود بنظر الاعتبار وتسمى بالمعايير النقدية المخصومة.

1. معيار صافي القيمة الحالية:

يأخذ هذا المعيار القيمة الزمنية للنقود في الحسبان ويمثل الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة للمشروع والقيمة الحالية لكلفة الاستثمار المبدئ، أن حساب هذا المعيار من خلال المعادلة التالية: -

صافي القيمة الحالية = القيمة الحالية للتدفق النقدي السنوي ـــ كلفة الاستثمار المبدئي

القيمة الحالية للتدفقات النقدي السنوي = التدفق النقدي السنوي الداخل * معامل الخصم

16 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك (ديوان المطبوعات الجامعية، بنعكنون ، الجزائر ، 2001،ص159.

معيار القيمة الحالية عند معامل خصم الفائدة 10% وان عمر المشروع 40 سنة

القيمة الحالية = صافي التدفق النقدي السنوي * معامل الخصم ([17])

9.779 * 1275000000 =

12468225000 = دينار

صافي القيمة الحالية = مجموع القيم الحالية الداخلة ــ التكاليف الاستثمارية

12468225000 ــ 9781250000 =

2686975000 = دينار

2. معيار معدل دليل الربحية

ويعرف أيضا بتحليل التكلفة والمنفعة ويشير الى قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الدخلة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع. حيث بينت النتيجة إن أقل من الواحد الصحيح هذا يعني إن التدفقات الداخلة أقل من التدفقات الخارجة مما يوضح إن المشروع غير مربح ، وبالعكس إذا كانت النسبة اكبر من الواحد يعدُّ المشروع مربح ([18]).

3. معيار معدل الربحية

يعدُّ معدل الربحية مجموع الدخول المتتابعة لرأس المال فأصبحه القيمة الحالية لهذه الدخول مساوية لمعدل رأس المال الثابت، وبناء على هذا المفهوم فأن معدل الربحية يعادل ما أطلق علية الكفاءة الحدية لرأس المال وأظهرت نتائج هذا المعيار إن معدل الربحية يساوي (1.27) وهي نسبة جيدة ومقبولة لأنها أكبر من واحد وبذألك يقبل المشروع وبحسب هذا المعيار كالاتي: ــ

القيمة الحالية / الكلفة الاستثمارية

9781250000 /12468225000 =

1.27= دينار

صافي دليل الربحية = دليل الربحية ـــ 1

1 ــ 1.27 =

27.5% ———————— 0.27

17- يحيى غني النجار معايير مؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء، دار دجلة، عمان، 2010،
18 .- https:/www.Arab .api.org.p8

4. معيار القيمة المضافة

ويستعمل هذا المعيار في تحديد تأثير المشروع على الناتج المحلي الإجمالي آو الدخل القومي ، حيث القيمة المضافة للمنشأة تمثل القيمة الإنتاجية التي أضافتها أو ساهمت بها في خلق الناتج القومي لذلك تعرف القيمة ((المضافة)) هي القيمة الإنتاجية التي تضيفها المنشأة أو تساهم بها مع غيرها من المنشأة في خلق الناتج القومي [19].

والقيمة المضافة هي القيمة الإنتاجية التي تضيفها المنشأة أو تساهم بها مع غيرها من المنشأة في خلق الناتج القومي، وأظهرت نتائج هذا المعيار إن القيمة المضافة الصافية تساوي (1,075,000,000) يدل هذا المشروع الاستثماري يضيف الى الدخل القومي ومن ثم يكون هذا القرار مقبول. ويحسب معيار القيمة المضافة الصافية للمشروع كما هو:

القيمة المضافة = الإيرادات ـــ (تكاليف تشغيلية + الاندثار)

(225,000,000 + 2, 900, 000 00) — 4 200 000 000

= 1,075,000,000 دينار

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

1. قبول المشروع من الناحية الاقتصادية
2. فترة استراد 7 سنوات وهذا يدل على جدواها الاقتصادي.
3. تعاني المنظمات الصحية في محافظة واسط من زيادة حجم العمل من خلال زيادة عدد المرضى المراجعين وازياد عدد الخدمات السائدة والعمليات الجراحية بكافة أنواعها مما يدل على زيادة أعباء الواقع على كاهل الإدارة والعاملين.
4. حاجة محافظة واسط من الأسرة حسب المستوى القياسي هو (1200) سرير، ان النقص الحاصل في الخدمات الطبية سواء على مستوى الكوادر أو عدد الأسرة يفتح الباب إمام الاستثمار الخاصة للدخول في هذا الميدان ولسد النقص في الخدمات الطبية للمجتمع، تماشيا مع فلسفة الدولة بأشراك القطاع الخاص بتقديم مختلف الخدمات.

ثانيا: التوصيات:

1. أهمية القياد بدراسة الجدوى لكل المشروعات الاستثمارية مهما كان نوعها وحجمها من اجل تفادي المخاطر واتخاذ القرار الاستثماري الخاطئ.
2. تشجيع القطاع الصحي الخاص ودعمه بكافة السبل من اجل تخفيف العبء على القطاعات الحكومية.

19- رافد عبد النواس ، محمد خالد المهايني ، مصدر سابق ،ص30.

3. يجب التركيز على الكوادر البشرية كونهم الركيزة الأساسية في القطاع الصحي من خلال توسيع القبول للطلبة في الكليات والمعاهد الطبية وغيرها من الاختصاصات الصحية.
4. رفع مستويات الكفاءة والفاعلية وذلك بخلق قيادات ادارية كفؤة وفاعله قادرة على ادارة المنظمات الصحية بنجاح من اجل تحقيق اهدافها بتقديم أفضل الخدمات الصحية.

المصادر والمراجع

1. ابراهيم السباعي، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعات جديدة، المريخ، السعودية 1780.
2. احمد فريد مصطفى، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، (مؤسسة شباب الجامعة والاسكندرية ،2009.
3. خليل محمد خليل عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، الطبعة االولى، 2008.
4. رافد عبد النواس، محمد خالد المهايني ، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات مدخل محاسبي ،دار الكتب والوثائق ،بغداد ‘2017.
5. شقيري نوري موسى واسامة عزمي سالم، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2013.
6. شقيري نوري موسى واسامة عزمي سلام ‘دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان ،2013.
7. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك (ديوان المطبوعات الجامعية، بنعكنون ، الجزائر ، 2001.
8. عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسة الجدوى ـالتأهيل العلمي والتطبيق العملي، دار الجامعية، الاسكندرية،1999.
9. عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، (مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 2006..
10. من اعداد الباحث بالاعتماد على مقابلات شخصية للمستشفيات المماثلة.
11. مقدام أحمد الجليلي، وطه احمد اردیني، استخدام الأدوات المحاسبة في تقسيم أداء المستشفيات، مجلة تنمية الرافدين، ال عدد84، المجل د28، 2006.
12. هيثم محمد الزغبي، الادارة والتحليل المالي، (دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000.
13. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات القطاع الصحي.
14. وزارة الصحة العراقية، دائرة صحة واسط قسم الاحصاء بيانات سنوات سابقة.

15. يحيى غني النجار معايير مؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء، دار دجلة، عمان، 2010.

16. . https://www.Arab .api.org

17. Wilson o shaughnessy , lafaisabilite de project , edition SMG, France , 1992.